

رداً على ناصيف نصّار الأصولية ليست الماضية

الشيخ جعفر المهاجر

لا يخفي الدكتور نصّار، في (إشارات تمهيدية في نقد الأصولية)، (السفير) العدد 6140، الثلاثاء 17 آذار 1992، إنه إنما يتأمل ويفكر ويعد ويستعد ويعبئ لغرض واحد هو (التصدي للأصولية). وكذلك لا يخفي أنه لا يعني ب (الأصولية) سوى الحركات الإسلامية. مؤكداً أنه قد (اكتشف) ما تحبّه من اختلاف، تحت الغطاء الإسلامي الجامع. هوذا ما تدل عليه فاتحة مقالته. حيث نص على أن أحداث (الجزائر) الأخيرة هي التي بعثته وحفزته إلى إعمال فكره وقلمه، بل إنه يتركننا يعتقد أنه داعية أو ممثل أو ناطق باسم حركة لا نعرف حجمها الحقيقي ولا امتدادها، هي (حركة التصدي للأصولية الإسلامية). (الإسلامية) بالتحديد وعلى وجه الحصر. يقول هذا كي لا يغلط قارئ ويلتبس عليه الأمر، فيخطر له أن نشاط الحركة يشمل التصدي للأصولية اليهودية مثلاً والصهيونية بوصفها الترجمة السياسية العسكرية لها. هذا مع العلم أنه يشير إشارة واضحة إلى أن (الأصولية) ليست محصورة بالحركات الإسلامية، والشكر كل الشكر هنا لروحية غاردوي في كتابه (الأصوليات المعاصرة)، لما بذل من جهد ووسع لإثبات خطل وبطلان وسم الحركات الإسلامية بالأصولية. لأن الأصولية، بوصفها اتصالاً بالماضي، هي في كل ما حولنا من معالم الحضارة والثقافة. ولكن يبدو أن من مثقفينا من استساغ الكلمة واستمرأها إلى درجة أنه لم يعد يطبق التخلي عنها. خصوصاً وأنها أتهمت حاملة علامة منشأ، يجب التصديق بها والتسليم لها وهذا عندهم أولى وأجدر من تحديد المصطلحات والتعريف بها.

ومع ذلك فإننا نرى في المشروع الذي يحمل لواءه الدكتور نصّار أمراً جديداً يستحق التنويه به. فهي هو على الأقل لا يأتينا مواربة، يحمل على وجهه ألف قناع. وهذه فروسية تستحق التقدير. إنه مثلاً لا يرفع شعار الديمقراطية، وهو يكرّ علينا شاهراً سيفه. وأحال أن الفضل كل الفضل في هذا، إن كان ثمة ما يستحق أن يسمى فضلاً هو لمحمد بو ضياف ولفيفه ومن وراءهم. ولعله ولعلمهم أعضاء في (حركة التصدي للأصولية الإسلامية) فرع (الجزائر). بدليل أنهم في سبيل تحقيق أهداف الحركة يضحون بالديموقراطية في بلدهم. ويسلبون شعبها حقه الطبيعي في اختيار النظام السياسي الذي يعبر عن هويته الحقيقية والعميقة. وهو الذي اشترى هذا الحق بمليون شهيد عدداً ونقداً. روى بدمائهم أرض (الجزائر) الطاهرة. وتلك آثام لا سبيل لتبريرها والاعتذار عنها. الأمر الذي أسقط الاقنعة عن الوجوه الاستكبارية الصفيقة الكالحة. والأخرى العاملة بما تحمل من وكالة عنها. وتركها عارية حتى مما يستر العورة.

المهم أن هذه المرطقة رمت من كانوا يصدرون عن أنهم، دون سواهم، أصحاب الحق في التحدث باسم حقوق الإنسان هذا الامتياز. وأفقدتهم حقاً حصرياً آخر في استعمال قاموس كامل. من أبرز ما فيه كلمة (ديموقراطية). بوصفها كلمة ذات قوة إبرائية هائلة. بحيث أنه من الممكن أن تبرر بها الصلح مع العدو. كما يمكن بها أيضاً إدانة كل أعمال الإسلاميين حتى جهاد العدو بما ملكت أيديهم. أما الآن فهي الإرادة الشعبية الحرة في (الجزائر) مهما يكن اسمها وإسلاميون معها

يقاتلون في خندق واحد، ويمضون الأيام في المعتقل الصحراوي نفسه. يعني أنه لم يعد من الممكن شتم الإسلاميون باسم الديمقراطية. وصار من المقبول والجارى والأشقى للغليل شتم الديمقراطية ويا لحبية الأمل باسم الجندرية. وسبحان مغير الأحوال ومغير القلوب. وهذه ورطة سيكون على المغتربين بالوجدان والولاء ان يبحثوا عن مخرج منها. أو القبول بمبدأ ديموقراطية، أيضاً مهما يكن اسمها يرتفع نسبها إلى محمد. وليست بالضرورة من بنات أفكار اليونان، أسلاف الغرب الحضاريين.

هؤلاء (الأصوليون) أو، إذا سمينا الأشياء باسمائها، الإسلاميون هم - يادكتور ناصيف- روح أمتنا وضميرها وحاولما أمانتها والشريحة الأكثر قلقاً وتحفظاً. قد لا يبلغون من المعرفة مبلغك. وليسوا بالتأكيد بمثل قدرتك على التصنيف، والتنظير ونسبة الأفكار إلى أصولها وتحليلها وتبويبها وتنظيمها وفهرستها. ومع ذلك فهم بشر لهم حقوقهم الإنسانية. منها وعلى رأسها الحق في اختيار النظام السياسي الملائم لضمائرهم والمعبّر عن هويتهم والقابل لكسب ولائهم. ومن المؤكد أن ما يحركهم ليس النزوع إلى الماضي، بل القلق العظيم على المستقبل وما يخبئه من أخطار عظيمة. ولا مرء في أن هذا القلق له ما يبرره.

إن النزوع نحو الماضي، ابتغاء إحيائه بكامله ونسخ الحاضر بكامله، بوصفه حافظاً سلوكياً جماعياً هو أمر صعب التصوّر إن لم يكن مستحيلاً. ولا نعرفه سوى حالة مرضية فردية. وترديد هذه المقولة دون كلل ولا ملل من قبل شريحة ثقافية معروفة وصفاً للحركات الإسلامية على نحو العصر لأمر يثير العجب. لا نجد له تفسيراً إلا أنها إزاء عجزها عن الاندماج في مجتمعها بسبب قلقها الفكري وحيرتها الوجدانية واضطراب ولائها ترى في كل توظيف عملائي للمعين الفكري المنتمي تهديداً لمواقعها. هذه المواقع التي لا تعزز وتقوى إلا بقدر ما تستشري حالة الاختراق الثقافي. والمألوف والجارى أنها عندما تشعر بالخطر الآتي عليها مع كل موجة إسلامية قادمة تلجأ إلى الشتم والتهزيل. ومن ذلك كلمة (الأصولية) بالذات، بوصفها علماً على الحركات الإسلامية وباعتبارها تغييباً للاسم الأصلي. وهناك في جعبة هذه الشريحة مجموعة من الشتائم الجاهزة للاستعمال. يغنيها كثرة ترديدها من قبلها عن التذكير بها.

أظن أن هؤلاء الذي يصرون على وصف الحركات الإسلامية بالماضوية، وما إلى ذلك يعانون من اضطراب على مستوى المفاهيم. وهذا يستدعي التوضيح التالي:

من الضروري أن نميز بين الماضية بوصفها نزوعاً ارتجاعياً نكوصياً ترمي إلى إعادة تشكيل الماضي بكامل عناصره في الحاضر. وبين اتخاذ الماضي أو بعض عناصره الفكرية أو الخلاقية أنموذجاً نحته، ونحن نتأمل ونسعى في سبيل تشكيل الحاضر والمستقبل. وهذا اتخاذ يستهدي بمناهج الإحياء، أو ما يسمى في لغة الفقه (الاجتهاد).

ثم إن رفض الماضي بكامل عناصره، ليس إلا لأنه ماض، ليس أقل سوءاً من الهوس بإحيائه بكامل عناصره أيضاً. على أن الإسلام بوصفه أقوى حافظ سلوكي جماهيري، ليس ماضياً. بل هو حي بأقوى وأجلى معاني الحياة. أن عيناً لا ترى هذه الحقيقة لعين عمياء. وكونه قادماً من الماضي لا ينتقص من حضوره أبداً.

دعونا نضرب مثلاً على ذلك الاضطراب. وهو مثل أدنى بكثير من الإسلام. ولكنه أقرب منه بكثير إلى وجدان الشريحة إياها. ومن هنا نأمل أن يكون أدنى بكثير إلى أن يقدم لها عوناً أكبر على التبصر مراجعة النفس.

إن الديمقراطية كأخلاق وكنهج في ممارسة الحياة السياسية، تأسست، كما يقول مؤرخوا الحضارة في زمن أبعد بكثير من آخر نهضة إسلامية أعني البعثة المحمدية. ومع ذلك فما من أحد من أولئك الذين يصرون على وصف الإسلام بالماضوية يقول إنها هي الأخرى ماضوية. أفهم جيداً أن العبرة في هذا الأمر وأمثاله هي في تنفيذ المبدأ. وليس في الفكرة بذاتها فقط. وفي الاستمرار في التطوير والتحديث ليبقى المبدأ متناسباً مع احتياجات عالم متغيّر. ولكن أليس هذا أيضاً من الاجتهاد. ولنأخذ العبرة من الجمهورية الإسلامية في (إيران) وهي التي اتخذت من العودة إلى الجمهور واستفتاء مبدءاً لها، حتى فيما يرجع إلى مبدء إعلانها. على الرغم من أن قادتها لا يدخلهم الشك إطلاقاً في ماهية تكليفهم الشرعي الذي هو تنفيذ الإسلام. وخلال اثنتي عشرة سنة من عمرها عمدت إلى الاستفتاء المباشر، أكثر مما فعلت أي دولة في العالم. وعلى الرغم من المراقبة الدقيقة، والباحثة عن العيوب والاختفاقات والمفارقات فإن أحداً لم يشك أبداً في نزاهة وحياد كل الاستفتاءات. ما ينبغي أن نلاحظه هنا، إن هذه السياسة هي تجديد نوعي هائل على الممارسة السياسية الجارية تحت شعار الإسلام. شرط أن لا تفهم م هذا الكلام أنها منسوخة عن الديمقراطية الغربية. ذلك أن للجمهورية مفهومها الخاص للشورى، يلتزم بالمبادئ الإسلامية، ويستحيل أن ينتهي إلى اختراقها.

الأمثال التي يمكن سوقها على ذلك الاضطراب القيمي كثيرة جداً، وهي جميعها تقدم لنا مغزى واضحاً. هو أن هناك من يزن الأمور بميزانين. أبخسها هو ذلك الذي توزن فيه الحركات الإسلامية.

هناك ملاحظة أخرى ينبغي إضافتها في سياق تحليل التركيبة الذهنية والنفسية لتلك الشريحة المغتربة. هي أن عقدة الاتضاع تجاه الغرب ثقافة وحضارة تحكم عامة مواقفها. ولهذا السبب فإنها تفقد عضويتها وتغدو علاقتها بالمجتمع الذي أنجبها هامشية جداً وحتى عدائية متسمة بالريبة التي يرد عليها المجتمع بعدائية وريبة مماثلة. إنك لا ترى هذا النمط من المثقف الهامشي إلا مطلقاً على قومه من برجه العاجي، ساخراً شامماً مندداً مديناً ناعناً إياهم بالمتخلفين. متفاخراً بأنه ينتمي إلى الضفة الأخرى من العالم حيث يعيش أناس أكثر تقدماً وأنظف وأجمل هنداماً وأرفه عيشاً. غير مدرك أم من أدنى نتائج هذا الموقف أن يعزل نفسه، ويفقد دوره، وينصب من نفسه عدواً لأُمَّته. وأعتقد أن الدكتور ناصيف لا يدعنا نحذر كثيراً في هذا الشأن.

ما معنى أن يكون فرد من هذه الأمة ضد الأصولية الإسلامية؟! أفهم أنه ضد الانتفاضة في الأرض المحتلة. وضد المقاومة في جبل لبنان والبقاع الغربي. وضد المجاهدين في أفغانستان. وضد جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر. وضد الجمهورية الإسلامية في إيران. وضد المجاهدين المناهضين للحكم الدموي الشرس في العراق... إلخ إلخ. السؤال المخيف هو: إذن، مع من هو؟ وما هي الأمانة التي يحملها؟؟